مبادرة بريدجتاون

مبادرة بريدجتاون لإصلاح هيكل التنمية الدولية والتمويل المناخي

الإصدار ٣,٠

نحن نعيش في زمن الكوارث على كوكب يشتعل. ولكي نحظى بفرصة لعكس هذا المسار، يجب أن نبني نظامًا ماليًا عالميًا أكثر استجابة وإنصافًا وشمولًا لمكافحة أوجه عدم المساواة، وتمويل التحول المناخي، وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

- معالي رئيسة وزراء بربادوس، ميا أمور موتلي

النظام الاقتصادي والمالي العالمي يستمر في خذلاننا.

إنه من دواعي القلق البالغ أنه بينما يُتوقع أن يحقق العالم ١٥٪ فقط من أهداف التنمية المستدامة، فإن الظروف السائدة في أفقر دول العالم تضطر حكومات هذه الدول إلى تخصيص مزيد من الموارد لخدمة الديون أكثر مما تخصصه للصحة والتعليم والبنية التحتية مجتمعة. **ونتيجة لذلك، فقد وقع ١٦٥ مليون شخص خلال السنوات الأربع الماضية في براثن الفقر**؛ ويعيش الآن واحد من كل عشرة أشخاص على دخل أقل من دولارين في اليوم.

في عام ٢٠٢٣ كان المتوسط العالمي **لدرجة الحرارة بالقرب من السطح أعلى بمقدار ١,٤٥ درجة مئوية من المعدل الأساسي قبل العصر الصناعي**، أما متوسط درجات الحرارة فقد **تجاوز مؤقتًا العتبة الحرجة البالغة ١,٥ درجة مئوية. علاوة على ذلك، صار عام ٢٠٢٤ الأكثر حرارة في التاريخ المسجل.** والآثار الناجمة عن ذلك مدمرة خصوصًا في البلدان الأكثر عرضة لآثار تغيرات المناخ، والتي تضم ٤,٥ مليارات شخص يعيش نصفهم في فقر. **لم يعد من الممكن تجاهل هذا الأمر، بل يجب معالجته. أصوات الشعوب تطالب بالاهتمام الفوري والتمثيل.**

التعديلات الطفيفة على نظام معطوب تشبه إعادة ترتيب الكراسي على متن تيتانيك. **حان الوقت للعمل بتضامن من أجل الناس والكوكب.**

ساعدت مبادرة بريدجتاون -التي خرجت للنور عام ٢٠٢٢- على صنع نقلة نوعية في الخطاب المتعلق بتوسيع نطاق تدفقات رأس المال وإعادة تشكيل نظام التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحفيز العمل المناخي. فالاتفاق على مبادئها واسع النطاق، بما في ذلك جدول أعمال أكرا-مراكش ومبادئ الإطار العالمي لتمويل المناخ. **إن مبادرة بريدجتاون ليست حوارًا يتناول الأرقام، بل هي جدول أعمال هدفه حياة كريمة للمليارات في جميع أنحاء العالم.**

لقد أحرزنا بعض التقدم؛ فقد أنشأ صندوق النقد الدولي الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة. وتعهدت مجموعة العشرين بإعادة توجيه أكثر من ١٠٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة (SDRs). وتم إطلاق صندوق الخسائر والأضرار في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف بالتزامات أولية قيمتها ٧٠٠ مليون دولار أمريكي. ويتزايد دعم بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) لعمليات مبادلة الديون. أما بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IADB) والبنك الدولي وغيرهما من المقرضين الرسميين فيدرجون بنودًا تتعلق بالكوارث الطبيعية في مجموعة من اتفاقيات القروض الجديدة والحالية. كما أطلق بنك التنمية الآسيوي ١٠٠ مليار دولار أمريكي من القروض الإضافية من خلال إصلاحات في إطار كفاية رأس ماله، ويعمل بنك التنمية الأفريقي (AfDB)على زيادة القروض من خلال جمع رأس المال المختلط من مستثمري القطاع الخاص.

وقد التزم البنك الدولي بمضاعفة قدرته على تقديم الضمانات ثلاث مرات من
خلال وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، كما يعمل مقدمو الضمانات الآخرون على توسيع نطاق عروض العملة المحلية. ويجري الإعلان عن حلول التحوط النقدي وآليات تمويل المشاريع الناشئة في مراحلها الأولى، بدعم من الصناديق الخيرية المجمعة. تعهد وزراء المالية في ظل رئاسة البرازيل لمجموعة العشرين باستكشاف طرق لفرض ضرائب على فاحشي الثراء.

ومع ذلك، لا يزال هذا أقل بكثير مما هو مطلوب.

لدينا الكثير من الأعمال غير المنجزة. وقد ثبت أن الجهود العالمية لتيسير إعادة هيكلة الديون غير المستدامة بطيئة وعبارة عن رد فعل وغير كافية. وعلى الرغم من الزخم الذي أحدثته إصلاحات بنوك التنمية متعددة الأطراف MDB، إلا أننا بعيدون كل البعد عن مبلغ ٥٠٠ مليار دولار سنويًا من القروض الرسمية الإضافية التي يحتاجها العالم لمعالجة أزمة المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs. في حين أن تدفقات التمويل المناخي من القطاع الخاص آخذة في الازدياد، إلا أن هذا يحدث غالبًا في الاقتصادات المتقدمة بغرض التخفيف من آثار تغير المناخ. نحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لمواءمة رأس المال الخاص مع ضرورات التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالطبيعة والتكيف. لا يزال تحقيق حوكمة أكثر عدالة للمؤسسات المالية الدولية أمرًا بعيد المنال. وعلى الرغم من التقدم المحرز في توسيع نطاق دعم السيولة، فقد تضافرت أسعار الفائدة المرتفعة مع استحقاق الديون لتخلق سيلًا من خدمة الديون التي لا يمكن تحملها على مدى السنوات الثلاث المقبلة. فبدلًا من الدفع نحو تحول أخضر وعادل، يتعرض نظامنا التجاري لخطر التخريب بسبب التوترات الجيوسياسية المتعلقة بالسيطرة على الموارد الضرورية للانتقال إلى الطاقة النظيفة.

فالبلدان الضعيفة ذات الدخل المنخفض والمتوسط -بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية- **تشعر بالآثار المترتبة على ذلك بحدة.** لا يمكننا تحمل الاختيار بين معالجة التنمية أو المناخ، فهما وجهان لعملة واحدة.

نحن بحاجة **إلى ١,٨ تريليون دولار إضافية سنويًا لمعالجة أزمة المناخ والاستثمارات المتعلقة بالطبيعة في الأسواق الناشئة والبلدان النامية و١,٢ تريليون دولار سنويًا لتحقيق هداف التنمية المستدامة.** من المتوقع سد قرابة ٩٥٠ مليار دولار من فجوة تمويل المناخ والطبيعة من مصادر محلية؛ أما المبلغ المتبقي البالغ ٨٥٠ مليار دولار فيجب توفيره من مصادر خارجية. **وليس من قبيل المبالغة القول بأن مستوى التمويل المُقدم والبلدان التي ستحصل عليه وشروط حصولها عليه هي قضايا تتعلق بالبقاء لملايين الأشخاص ولرفاهية كوكبنا.**

يجب دعم التزام البلدان النامية بإنشاء أطر سياسية **تحفظ قدرتها على تحمل الديون**، مع تحديد وتنفيذ
خطط قوية لتعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة والعادلة، والمتكيفة مع المناخ والمستدامة بيئيًا.

يجب تحقيق هذا الدعم من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية **والتمويل** الإنمائي على نطاق كافٍ لتمكين استراتيجيات
ولتحقيق ذلك، **نحتاج إلى توفير التمويل بشروط ميسرة، وهذا من شأنه تمكين البلدان من الحصول على حيز مالي أكبر للاستثمار في مستقبلها.**

يجب أن نستثمر في المنافع العامة العالمية بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفي**ف من آثاره**، ومعالجة الضعف والنزاعات، والوقاية من الأوبئة والتأهب لها، والوصول إلى الطاقة، والأمن الغذائي والتغذوي، وصحة التربة، وأمن المياه والوصول إليها، وتمكين الرقمنة، وحماية التنوع البيولوجي والطبيعة مع الاعتراف بأن مجتمعاتنا واقتصاداتنا مترابطة ارتباطًا عميقًا. **يجب أن نبحث عن مصادر جديدة للتمويل، بما في ذلك أنظمة الضرائب الدولية** التي تدعم التحول في مجال الطاقة، والعمل من أجل التكيف، والخسائر والأضرار. ويشمل ذلك مساهمات القطاعات الأكثر استفادة من العولمة، والقطاعات التي تتسبب في أكبر انبعاثات الكربون وغازات الاحتباس الحراري، والقطاعات الأقل مساهمة في الضرائب. **نحن بحاجة إلى سوق تأمين قابل للاستمرار** ليكون شرطًا مسبقًا للحكومات والشركات والأفراد للاستثمار في الأصول، سواء كانت بنية تحتية أو منازل.

ثانيا: ضرورة تغيير قواعد اللعبة

١. ندعو **المؤسسات المالية الدولية** إلى منح الدول النامية صوتًا أقوى **في أمور حوكمتها وصنع القرارات فيها**.

٢. ندعو مجموعة العشرين إلى إصلاح **الإطار المشترك الذي أبدى قصورًا عن تلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب**، بما في ذلك **وقاية البلدان من التخلف عن السداد باستخدام تدابير استباقية، وكذلك في حالات التخلف عن السداد** لضمان امتثال جميع فئات الدائنين بطريقة سريعة ومحددة زمنيًا وشفافة وعادلة. **وينبغي أن يكون تخفيف عبء الديون قويًا بما يكفي لضمان قدرة البلدان على تمويل أهدافها الإنمائية والمناخية.**

٣. ندعو **صندوق النقد الدولي/البنك الدولي إلى إصلاح منهجيات توقعات النمو** التي تغذي أطر تحليل القدرة على تحمل الديون، بما في ذلك (i) انعكاس أفضل للاستثمارات في التكيف والطاقة النظيفة ورأس المال الطبيعي بصفتها محركات محتملة للنمو طويل الأجل وتعزيز الصلابة؛ (ii) تحديد وتعزيز مزيج التمويل المستدام (أي الذي يشمل الديون الرخيصة والطويلة الأجل للغاية والمنح في حالة البلدان منخفضة الدخل) والذي يدعم تحقيق الأهداف المناخية والإنمائية بطريقة سليمة ماليًا والتي من غير المرجح أن تساهم في خرق العتبات الحاسمة لتحليل القدرة على تحمل الديون؛ (iii) توفير الشفافية بشأن نماذجها المحدثة لتوقعات النمو.

٤. إلى جانب هذه الإصلاحات، ندعو **وكالات التصنيف الائتماني** إلى العمل بشكل استباقي لزيادة الشفافية والاتساق في منهجياتها بغرض جعل نتائج التصنيفات أسهل توقعًا لكل من المشاركين في السوق والمصدرين.

٥. ندعو **البنك الدولي ومقدمي التمويل الآخرين إلى إدراج بعض المعايير عند تخصيص التمويل الميسر مثل الضعف أمام تغيرات المناخ ورأس المال الطبيعي والحفاظ على التنوع البيولوجي**، ومعالجة عدم المساواة التي تجعل العديد من البلدان تُصنف أنها غير مؤهلة لمجرد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

٦. ندعو إلى **نظام تجاري متعدد الأطراف يدعم التحول الأخضر والعادل**، بما في ذلك ضمان ألا توقع آليات تعديل حدود الكربون على البلدان النامية عقابًا غير عادل. **ندعو البلدان إلى إحياء الحوار البنّاء** بشأن إنشاء **آلية عالمية لتسعير الكربون** وتطوير **أسواق الكربون عالية النزاهة.**

ثانيا: ضرورة جعل الاقتصادات مقاومة للصدمات

٧. ندعو **صندوق النقد الدولي إلى تعزيز قدرة البلدان على الاستثمار في الصلابة**، بما في ذلك **إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف**. ندعو **صندوق النقد الدولي والمساهمين فيه إلى الاتفاق على إصدار جديد من حقوق السحب الخاصة لا يقل عن ٦٥٠ مليار دولار أمريكي لتوسيع ميزانيات بنوك التنمية متعددة الأطراف لدعم أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي.**

٨. ندعو **صندوق النقد الدولي إلى خفض تكلفة الإقراض**، ومن سبل ذلك تسهيل الوصول إلى تسهيل الصلابة والاستدامة على أساس مستقل وتمديد فترة سداد تسهيل الصندوق الممدد لتتوافق مع تسهيل الصلابة والاستدامة.

٩. تحسين **التأهب للكوارث** وتوفير **دعم سيولة فوري وتوفير مساحة أكبر للتعافي لجميع البلدان العرضة للتأثر مناخيًا في أعقاب وقوع كارثة مناخية:**

أ- ندعو صندوق النقد الدولي إلى **تجديد موارد الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف الأعباء**، كما ندعوه لتوسيع معايير الأهلية الخاصة به؛ **وتوسيع النوافذ المخصصة للكوارث الطبيعية الكبرى ضمن أدوات التمويل السريع الممثلة في التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع** وذلك لمساعدة البلدان على الاستجابة للصدمات المناخية.

ب- ندعو **البنك** الدولي إلى إنشاء مرفق تمويل طارئ عالمي يكون متاحًا لجميع الدول العرضة للتأثر مناخيًا وفقًا لشروط ميسرة.

ج- ندعو جميع **المدينين والدائنين من القطاعين العام والخاص إلى إدراج بنود الكوارث الطبيعية وتجنب استخدام المدفوعات الضخمة** في جميع أدوات الإقراض.

د- ندعو **البنك الدولي إلى توسيع نطاق بنود الكوارث الطبيعية لتشمل جميع البلدان العرضة للتأثر مناخيًا** وتوسيع نطاق العوامل المحفزة **لتشمل** الأزمات الغذائية والصحية.

ه- ندعو الجهات المانحة الثنائية إلى المساعدة في **توسيع وتعميق أسواق التأمين، ومن سبل ذلك تمويل مجمعات المخاطر الإقليمية** للأصول الرئيسية **في** البلدان العرضة للتأثر مناخيًا، وتقديم دعم أكبر للبلدان في تقييم المخاطر المناخية وأدوات إدارتها.

ثانيا: علينا زيادة التمويل بشكلٍ كبير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي

١٠ **إننا ندعو البلدان المانحة الجديدة والحالية إلى تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في قمتها رقم ٢١ بما لا يقل عن**١٢٠ مليار دولار أمريكي وتضخيم حجم المؤسسة الدولية للتنمية ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٣٠.

١١ **كما ندعو البلدان المانحة إلى تجديد وتعزيز الصناديق الرأسية القائمة لتمويل المناخ، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ**، لتوفير التمويل الحافز اللازم لتحفيز الاستثمار في تخفيف آثار المناخ والتكيف معها.

١٢ **ندعو بنوك التنمية متعددة الأطراف إلى وضع خطة لتوفير ٣٠٠ مليار دولار سنويًا في شكل تمويل طويل الأجل (٣٠--٥٠ سنة) ميسور التكلفة** لأهداف التنمية المستدامة، وكذلك لأغراض التكيف،

١٣. **ندعو بنوك التنمية متعددة الأطراف إلى التنفيذ الكامل لتوصيات إطار كفاية رأس المال** لمجموعة العشرين لزيادة الإقراض وتحسينه بشكل كبير. ندعو المساهمين في **بنوك التنمية متعددة الأطراف إلى الشروع في زيادات عامة جديدة في رأس المال** لضمان قدرة بنوك التنمية متعددة الأطراف على توفير الدعم المستمر للبلدان النامية لتحقيق أهدافها الإنمائية والمناخية.

١٤. **ندعو بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي وصناديق المناخ إلى المساعدة في حشد ما لا يقل عن ٥٠٠ مليار دولار سنويًا من رأس المال الخاص للعمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة** - سواء كان رأس المال الدولي أو المحلي، ويشمل ذلك:

أ- تحسين وإعداد المزيد من المشاريع ورأس المال الاستثماري في المراحل المبكرة لإنشاء مجموعة من المشاريع القابلة للاستثمار.

ب- تطوير آليات فعالة لتقاسم المخاطر وتعزيز الائتمان وتوسيع نطاقها وتكرارها، بما في ذلك الضمانات وغيرها من أدوات التمويل المختلط.

ج- تعميق الأسواق المالية المحلية، وتوسيع نطاق الإقراض بالعملة المحلية والحد من المخاطر، وخفض تكلفة التحوط من مخاطر العملات الأجنبية وتسهيلات السيولة وتعزيز دور بنك التنمية الإقليمي.

د- الشراكة مع الأعمال الخيرية خاصةً لتطوير وتوسيع نطاق نماذج أعمال التكيف الحدودية وبناء القدرات وقاعدة المهارات اللازمة لتنفيذ عملية التحول في استخدام الطاقة.

ه- ابتكار حلول قوية للتحدي المتزايد المتمثل في الأصول غير القابلة للتأمين واستثمار التكاليف المتجنبة.

١٥. **ندعو إلى إيجاد مصادر جديدة للتمويل التدريجي بهدف تمويل برامج المنافع العامة العالمية والتعويض عن الخسائر والأضرار**، ويشمل ذلك:

أ- **تطبيق ضريبة دولية على فاحشي الثراء.**

ب- **إعادة توجيه الدعم الضار.**

ج- **ج- فرض ضرائب على الأرباح غير المتوقعة لشركات الوقود الأحفوري** وتطبيق **رسوم انبعاثات على القطاعات التي يصعب تخفيف آثارها مثل الطيران والشحن، إلى جانب المعاملات المالية الدولية** التي تدعمها **اتفاقية ضريبية شاملة للأمم المتحدة** لإنشاء منتدى للمفاوضات الضريبية الشاملة بحق.

د- **ميثاق عالمي** ممول من الأعمال الخيرية لتحقيق منافع عامة عالمية.

١٦. ندعو البلدان المتقدمة إلى **تمويل صندوق الخسائر والأضرار وتفعيله بكفاءة والوفاء بالالتزام زيادة التمويل الدولي للتنوع البيولوجي إلى ٣٠ مليار دولار أمريكي على الأقل** سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠.

سيكون من الضروري مراعاة التقدم المُحرز في اللمسات الرئيسية وفي القضايا المحورية على مدار الـ ١٨ شهرًا القادمة. **فإحراز تقدم في جدول الأعمال هذا أمر بالغ الأهمية. إن الفشل في إحراز تقدم ملموس في جدول الأعمال هذا بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، سيؤدي إلى تكاليف لا يمكن تصورها على الأرواح وسبل العيش وعلى كوكبنا كله.**

تقع على عاتقنا مسؤولية إيجاد عالم يحفظ الكرامة لجميع من يقطنون الكوكب فهو "الوطن" لنا جميعًا.

بوسعنا عمل ما هو أفضل ويجب علينا ذلك.